

## قصور التشريعات يحول دون مراقبة التمويل الأجنبي للجمعيات التونسية

خالد هديوي

نر أشياء ملموسة لأي جهة من الجهات ولكن المشهد الجمعياتي لوث الحياة السياسية وغيب القيم والأخلاق. ولفت إلى أن تقرير دائرة المحاسبات حول نتائج الانتخابات التشريعية في 2019 أثبت تورط أحزاب وتلقفها تمويلات أجنبية، ومكان ممثلها الحقيقي هو السجن ولكن الآن نراهم في السلطة. واستطرد المغزوي "إذا تواصل هذا المشهد ستتصبح الدولة فاسدة ولا معنى للديمقراطية التي يتحكم فيها المال السياسي الفاسد".

وتزداد مخاوف التونسيين من تسارع وتيرة تأسيس الجمعيات تحت غطاء حزبي وبأموال مشبوهة، ما يعزز فرص ارتباطها بجماعات وتنظيمات إرهابية ويجعل من الشأن الداخلي ومؤسسات الدولة مخترقة من أطراف خارجية.



زهير المغزوي

هناك تحاليل سياسي وبعض الجمعيات اليوم ممثلة في السلطة

وأفاد المحلل السياسي نبيل الراجحي بأن "تمويل الجمعيات لا يجرمه القانون"، مستدركا "لكن الإشكال في العمل الجمعياتي الذي تقف وراءه الأحزاب، كما أن العمل السياسي على أرض الواقع فيه الكثير من المال الفاسد". وتابع في تصريح لـ"العرب" "محكمة المحاسبات وضعت الإصبع على الداء والمشكلة في القضاء والتشريع، لافتا إلى أن اللطمة في الإجراءات القضائية يحول دون إثبات ذلك على غرار تقرير دائرة المحاسبات حول القامطات الانتخابية الذي ظهر بعد فترة طويلة من الإعلان عن النتائج".

ولم ينف الراجحي الدور الفعال لبعض الجمعيات في الكثير من الأنشطة على غرار الممارسة الديمقراطية وحقوق المرأة واليات العمل السياسي، مستدركا "وقعت طفرة في تأسيس الجمعيات منذ 2011 من 9 آلاف جمعية إلى أكثر من 23 ألف جمعية حاليا وأكثرها ذات توجهات يمينية، وهناك قرابة 15 ألف جمعية يصعب التثبت في مصادر تمويلها". واقتصر جملة من الحلول للحد من تدفق المال الخارجي على الجمعيات التونسية، خاصة أن هناك بعض الجمعيات تمول مباشرة من دول أجنبية وخلاص بالقول "لا بد من الاتعاض من أخطأ الماضي والتفكير في حلول تشريعية أنجع تقتضي إصلاح المنظومة القضائية المترنسة والبالغة والتفكير بجديفة في منظومة تشريعية جديدة".

تونس - أصاط تقرير لمحكمة المحاسبات في تونس اللثام مؤخرا عن ملف التمويل الأجنبي للجمعيات واعتبر أنه يتجاوز الأرقام الرسمية، ما يكشف تقصيرا مستمرا بشأن جدية مراقبة مصادر تمويل الجمعيات بالبلاد، والتي ينشط بعضها في إطار حزبي. وأظهرت محكمة المحاسبات أن حجم التمويلات الأجنبية التي استفادت منها الجمعيات، وفق المعطيات المتوفرة لديها، بلغت 68 مليون دينار (25.15 مليون دولار) سنة 2017 و78 مليون دينار (28.85 مليون دولار) سنة 2018 في وقت لم تُعلم فيه 566 جمعية الحكومة بتلقيها تمويلات أجنبية المصدر.

وأضافت محكمة المحاسبات في تقريرها 32 الصادر مؤخرا أن الأرقام التي توصلت إليها أعلى من تلك التي أوردها البنك المركزي التونسي والتي تقارب 27 مليون دينار (9.99 مليون دولار) سنة 2017 و17 مليون دينار (6.29 مليون دولار) سنة 2018.

وحسب آخر إحصائيات مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات (حكومي) توجد أكثر من 23 ألف جمعية إلى حدود يناير، منها 13579 جمعية تأسست منذ عام 2011. وتنشط هذه الجمعيات في 16 مجالا، فيما يبلغ عدد الجمعيات الخيرية 7525 جمعية.

وتتغير مصادر تمويل الجمعيات العديد من التسهيلات، وهناك من يتهم بعضها بتوظيف التمويل الأجنبي في الحملات الانتخابية للأحزاب واستقطاب الفئات الشعبية الهشة لتعزيز الخزان الانتخابي.

وأشار أمين عام حركة الشعب زهير المغزوي في تصريح لـ"العرب" إلى أن العديد من الجمعيات التونسية تلقت تمويلات أجنبية حسب شهادات للوزير السابق المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان كمال الجنديوي.

وكشف الجنديوي في أبريل 2016 أن هناك أكثر من 157 جمعية في تونس يشتبه في علاقتها بالإرهاب. وأوضح أن بعض الجمعيات وقع تجديدها وتمت متابعة الملفات القضائية لبقية الجمعيات.

وأضاف المغزوي "كثيرا ما تحدثنا حول الموضوع لأنه يحمل نوعا من التحاليل السياسي مثل جمعية خليل تونس اليوم الموجودة في السلطة التنفيذية من خلال حزب قلب تونس (حليف حركة النهضة في الحزام السياسي للحكومة)".

واستنكر النائب البرلماني غياب العقوبات ضد المخالفين قائلا "عمليا لم

## إسلاميو الجزائر يوظفون القضاء لإسكات خصومهم

إعلامي سابق يمثل أمام القضاء بتهمة الإساءة إلى الدين



الحريات مهددة على يد الإسلاميين

الرسم أو التصريح أو أية وسيلة أخرى". واستند الطرف المدني في القضية، إلى ما يعرف بقضية مدير الثقافة السابق في ولاية (محافظة) المسيلة، راجح طريف، الذي تحدث في منشور له على فيسبوك، عن قضية المناضل التاريخي عيان رمضان، والفيلم السينمائي الموقوف عن البث حول شخصيته (الماضيل)، وقارن بين راجح طريف، وبين التصريحات المتعالية لجاب الخير.

والمج إلى "عدم استقامة معاينة من ينتقد شخصية تاريخية، والعكس مع من ينتقص من الأمور الدينية ويقول إن أحداث الأبناء والرسول هي من الأساطير والخرافات، ويرى في ذبح الأضاحي أمورا وثنية، ويتهم على أمور تتعلق بالدين (...) أكيد هناك خلل في تجسيد القوانين".

والتمس المتحدث من القضاء أن "يجسد القانون بحذافيره، فنحن لا نحتاج إلى قوانين جديدة لأن القوانين الحالية كافية، ودولة القانون تبنى بتطبيق القانون وليس بتأليفه". وفي المقابل تصاعدت أصوات نخوية تدعو إلى الوقوف بجانب الباحث جاب الخير، حماية لمكسب حرية الرأي والتفكير والاعتقاد المغفولة في دستور البلاد، وصد موجة الحجر على الحريات الفردية والجماعية، التي يقودها إسلاميون من تيارات سلفية وإخوانية ضد كل من يخالفهم الرأي.

وتعد هذه الحادثة الثانية من نوعها خلال أشهر قليلة بالجزائر، حيث سبقتها محاكمة مماثلة لناشط سياسي معارض تعلقت بالتحريض على الإساءة والإساءة إلى الدين الإسلامي، حيث نطقت محكمة خشلة في شرق البلاد بعقوبة بالسجن لمدة عشر سنوات نافذة في حق ياسين مباركي، قبل أن يتم تقليصها إلى ستة أشهر فقط عند الاستئناف.

وأضاف قائلا "إن هنالك عددا كبيرا من الصحافيين والمحامين المتضامنين مع القضية والعكس أيضا، وذلك أمر طبيعي، لكن التجاوزات التي تصدر من قبل البعض تبقى مرفوضة، لأنهم نقلوا الأمر إلى السب والتشهير، وذكر أمور غير أخلاقية".

وافتت المتحدث إلى أن "قانون العقوبات واضح وجلي ولا يحتاج إلى توضيح ومفاده أنه يعاقب بالحبس من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات وبغرامة تعادل من 400 إلى 800 دولار أميركي، كل من أساء إلى رسول الإسلام، أو بقية الأبناء أو استهزأ بالمعلوم من الدين بالضرورة أو بأية شعيرة من شعائر الإسلام، سواء عن طريق الكتابة أو

تبنى خطا معاكسا للإجماع القائم حول ما يعرف بـ"الموروث الديني"، وله العديد من المؤلفات في التصوف والتاريخ الإسلامي والإسلام السياسي. وحظي الرجل بدوره بحملة تضامن من طرف نخب سياسية وإعلامية وأكاديمية، حيث عبرت العديد من الشخصيات المستقلة، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارض، عن تضامنها معه، وحذرت من توظيف القضاء في مسائل فكرية وعقائدية يعيد البلاد إلى زمن العشرية الدموية (1990-2000)، التي راح ضحيتها ربع مليون جزائري بسبب التطرف الديني وما وصف بـ"جنون" الإسلام السياسي.

واستقطبت القضية جدلا حادا على شبكات التواصل الاجتماعي، بين مرحبين بالقضية المرفوعة لدى القضاء، بدعى "وقف التناول والإزدراء بالدين"، وبين محذرين من مغبة الانزلاق إلى مستنقع عنف جديد يحجر على أفكار ومعتقدات الآخرين.

ودعا استناد الفيلسوف رزقي قاسم، في تدوينة له على حسابه الخاص في فيسبوك، إلى "نقل الجدل إلى الأفكار والحجج بدل الذهاب إلى المحاكم، لأن الأفكار سواء كانت عند هذا الشخص أو ذلك، لا بد أن تجابه بفكرة أخرى، وإلا كنا على أعتاب محاكم تفتيش جديدة، وأن الردع أو العقوبات لا تقضي على الفكرة في نهاية المطاف".

تتجه الأنظار في الجزائر إلى محاكمة باحث وإعلامي سابق بتهمة الإساءة إلى الدين بعد تحريض التيار الإسلامي ضده، في خطوة تكشف مرة أخرى استغلال هذا التيار لورقة الدين لتصفية الحسابات مع خصومه المناوئين له، فيما تتوجس الأوساط الحقوقية من تضيق الخناق على الحريات والعودة بالبلاد إلى الوراثة بجرها نحو مربع العنف والاحتقان الاجتماعي.

صابر بليدي

الجزائر - تنظر محكمة "سيدي أحمد" بالعاصمة الجزائرية في الخامس والعشرين من شهر فبراير الجاري، في قضية أثارت اهتمام الشارع الجزائري، واستحضرت زمن محاكم التفتيش في مطلع الألفية الثالثة، بعد الشكوى المقدمة من طرف بعض الإسلاميين ضد الباحث في شؤون الدين سعيد جاب الخير. وأبانت القضية، التي رفعها بشير بويجيرة عبدالرزاق وهو أستاذ جامعي ينتمي إلى التيار السلفي استنادا للحق المدني، فيما تطوع للرافعة عدد من المحامين المحسوبين على التيار الإسلامي، عن أزمة سياسية واجتماعية عميقة في المجتمع الجزائري، بعد الترحيب الذي قوبلت به الدعوى، بحجة أن المدعى عليه تظاول كثيرا على الدين الإسلامي وعلى رموزه ومقدساته.

### الأصوات تتعالى لصد موجة الحجر على الحريات الفردية والجماعية التي يقودها إسلاميون ضد كل من يخالفهم الرأي

وتتطلع الأنظار إلى الخامس والعشرين من الشهر الجاري، في أكبر المحاكم شهرة بالبلاد، للتداول في القضية التي وجه أصحابها تهم الإساءة إلى معلوم من الدين، والتهم على آيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية، والمساس بشعائر دينية كالصوم والحج والأضحية.

ويُعتبر سعيد جاب الخير، الإعلامي السابق والباحث في الدين، واحدا من الشخصيات المثيرة للجدل، بسبب مواقفه وتصريحاته تجاه العديد من القضايا الدينية، ومؤسسا لمنتدى التنوير، الذي

## إجراءات حكومية عاجلة لتطوير الاحتقان الاجتماعي بالفنيدق المغربية

محمد ماموني العلوي

لهذا الوضع الاقتصادي المتردي. ورفض حزب الاستقلال أي محاولة لاستثمار هذا الوضع بالفنيدق سياسيا خاصة في هذه المرحلة الدقيقة، كما شدد الحزب على أن التعاطي الأسلم هو الحوار والاستماع لمشاكل السكان والتفاعل الإيجابي معها وتقديم البدائل.

### العثماني يدين حرب «الأخبار الزائفة» لجبهة البوليساريو

وهو الأمر الذي لا يمكن أن تسمح به" السلطات الجزائرية. بدوره، نفى منتدى دعم مؤيدي الحكم الذاتي بمخيمات تندوف مزاعم الانفصاليين. وأكد المنتدى في بيان نقله موقع "هسبريس" المحلي، أن "الجبهة اعتمدت معلومات كلها مغلوطة، وحتى مكان العملية مغلوطة ولا يمكن بأي حال من الأحوال الوصول إليه ولو في الأحلام". وبين "لو أن الجبهة توصلت فعلا إلى هوية القتل كما تزعم، لكانت نشرت الأسماء كاملة، ولم تكن لتؤخر الإعلان حتى المساء، عكس ما تقوم به عادة عندما يتعلق الأمر بقضايا مماثلة".

الاحتجاجات، معتبرا أنها "تسيء إلى الإنجازات الاجتماعية التي تحققت لهذه المنطقة".

وعبر الحزب في بيان، توصلت "العرب" بنسخة منه، عن "تضامنه المطلق مع سكان الفنيدق وظروفهم المساوية"، معتبرا أن "الاحتجاجات السلمية للسكان هي نتاج طبيعي

وأوضحت المصادر أن السلطات المحلية والفاعلين الاقتصاديين سيعطون حاملي الشهادات من شباب المنطقة الأولوية في الحصول على فرص الشغل خصوصا في المنطقة الحرة بالميناء المتوسطي.

وقال العثماني في تدوينة على تويتر "هذا نموذج آخر للحرب الإعلامية بالأخبار الزائفة، التي تشنها جبهة الانفصاليين لتوهّم بانتصارات خيالية، صورة تستعيرها الآلة الإعلامية الانفصالية من شبكة الإنترنت دون حياة". وزعمت جبهة البوليساريو الإثنين أنها هاجمت "مقر حراسة" للقوات المسلحة المغربية في منطقة

ويعد اقتصاد المدينة بنسبة كبيرة على أنشطة "التهرب المعيشي" عبر نقل السلع من سبتة وبيعها داخل المغرب، حيث تشكل هذه التجارة مصدر رزق لغالبية السكان منذ عقود.

وعلى إثر قرار المغرب إغلاق المعبر مع مدينتي سبتة ومليلية الواقعة تحت الاحتلال الإسباني، بشكل نهائي في ديسمبر 2019، تازمت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة.

وأطلقت السلطات المحلية حوارا مفتوحا مع فعاليات محلية ونشطاء من المجتمع المدني، خاصة ممثل فئات الشباب والنساء، الذين عبروا عن تطلعاتهم وآرائهم. وتطرق الحوار إلى الظروف القاسية التي يتكبدونها جراء الانتكاسة الاقتصادية التي تعرفها المنطقة، كما نقلوا معاناة السكان والحوا على ضرورة إيجاد حلول عاجلة تضمن الكرامة والدخل المستدام. وكشفت مصادر مطلعة لـ"العرب" عن اتفاق بين مسؤولي الإدارة الترابية مع المستثمرين لخلق دينامية، وذلك عبر توفير مصانع وورشات عمل لخلق فرص شغل بالمنطقة في أقرب الأجل. واتفق مسؤولون وخبراء اقتصاد بجهة طنجة تطوان الحسيمة على ضرورة توفير المشات من الوظائف لسكان المنطقة بشكل استعجالي واني.

استثنائية وبالتحريك لأجل خلق بدائل تشغيل في ظل ترددي الأوضاع الاقتصادية. وأكد محمد بنعيسى، رئيس مرصد الشمال لحقوق الإنسان، لـ"العرب" على حق الشباب والفئات الاجتماعية المتضررة مما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الظاهر السلمي للتعبير عن مخاوفهم وأمالهم.

واعتبر النائب نبيل اندلوسي، في حديثه لـ"العرب" أن "الاحتقان الذي تعرفه مدينة الفنيدق منذ شهرين كان منتظرا أن يتحول إلى شكل احتجاجي، فالضغط والحرمان والحاجة حتما تولد الغضب والانفجار والاحتجاجات".

وذكرت الحكومة أنها ستقوم بتنفيذ برنامج يروم تسريع بناء وتهيئة منطقة الأنشطة الاقتصادية لاقصدا دية بالفنيدق. وطالبت أوساط حقوقية الجهات الحكومية بنهج سياسة اجتماعية

